

تفسير البحر المحيط

@ 214 @ متعلقة بتنزيل ويجوز أن يكون في موضع الصفة فيتعلق بمحذوف . وفي قوله { مَّـنَّـنٌ خَلَّاقٌ } تفخيم وتعظيم لشأن القرآن إذ هو منسوب تنزيله إلى من هذه أفعاله وصفاته ، وتحقير لمعبوداتهم وتعريض للنفوس على الفكر والنظر وكأن في قوله { مَّـنَّـنٌ خَلَّاقٌ } التفات إذ فيها الخروج من ضمير التكلم وهو في ما أنزلناه إلى الغيبة وفيه عادة التفنن في الكلام وهو مما يحسن إذ لا يبقى على نظام واحد وجريان هذه الصفات على لفظ الغيبة والتفخيم بإسناد الإنزال إلى ضمير الواحد المعظم نفسه ، ثم إسناده إلى من اختص بصفات العظمة التي لم يشركه فيها أحد فحصل التعظيم من الوجهين . .

وقال الزمخشري ويجوز أن يكون { أَنْزَلَ لِنَا } حكاية لكلام جبريل عليه السلام والملائكة النازلين معه انتهى . وهذا تجويز بعيد بل الظاهر أنه إخبار من الله تعالى عن نفسه . و { الْعُلَّامِي } جمع العليا ووصف { السَّمَّاءَاتِ } بالعلامة دليل على عظم قدرة من اخترعها إذ لا يمكن وجود مثلها في علوها من غيره تعالى ، والظاهر رفع { الرَّحْمَـٰنُ } على خبر مبتدأ محذوف تقديره هو { الرَّحْمَـٰنُ } . وقال ابن عطية : ويجوز أن يكون بدلاً من الضمير المستتر في { خُلِّقَ } انتهى . وأرى أن مثل هذا لا يجوز لأن البديل يحل محل المبدل منه ، و { الرَّحْمَـٰنُ } لا يمكن أن يحل محل الضمير لأن الضمير عائد على من الموصولة و { خُلِّقَ } صلة ، والرابط هو الضمير فلا يحل محله الظاهر لعدم الرابط . وأجاز الزمخشري أن يكون رفع { الرَّحْمَـٰنُ } على الابتداء قال يكون مبتدأ مشاراًً بلامه إلى من خلق . وروى جناح بن حبيش عن بعضهم أنه قرأ الرحمن بالكسر . قال الزمخشري : صفة لمن خلق يعني لمن الموصولة ومذهب الكوفيين أن الاسماء النواقص التي لا تتم إلا بصلاتها نحو من وما لا يجوز نعتها إلا الذي والتي فيجوز نعتهما ، فعلى مذهبه لا يجوز أن يكون { الرَّحْمَـٰنُ } صفة لمن فالأحسن أن يكون { الرَّحْمَـٰنُ } بدلاً من من ، وقد جرى { الرَّحْمَـٰنُ } في القرآن مجرى العلم في ولايته العوامل . وعلى قراءة الجر يكون التقدير هو { عَلَّامِي الْعَرَشِ اسْتَوَى } وعلى قراءة الرفع إن كان بدلاً كما ذهب إليه ابن عطية فكذلك أو مبتدأ كما ذكره الزمخشري ففي موضع الخبر أو خبر مبتدأ كما هو الظاهر ، فكيون { الرَّحْمَـٰنُ } والجملة خبرين عن هو المضمرة . وتقدم الكلام على مثل هذه الجملة في الأعراف . .

وما روي عن ابن عباس من الوقف على قوله { عَلَّامِي الْعَرَشِ } ثم يقرأ { اسْتَوَى * لَّهٗ مَا فِي السَّمَّاءَاتِ } على أن يكون فاعلاً لاستوى لا يصح إن شاء الله . .

ولما ذكر تعالى أنه اخترع السموات والأرض وأنه استوى على العرش ذكر أنه تعالى { لَهْ } ملك جميع { مَا } حوت { السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ * وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ } الثَّرَى { أي تحت الأرض السابعة قاله ابن عباس ومحمد بن كعب . وعن السدي : هو الصخرة التي تحت الأرض السابعة . وقيل : { مَا * تَحْتَ الثَّرَى } ما هو في باطن الأرض فيكون ذلك توكيداً لقوله { وَمَا فِي الْأَرْضِ } إلا إن كان المراد بفي الأرض ما هو عليها فلا يكون توكيداً . وقيل : المعنى أن علمه تعالى محيط بجميع ذلك لأنه منشئه فعلى هذا يكون التقدير { لَهْ } علم { مَا فِي السَّمَاوَاتِ } . .

ولما ذكر تعالى أولاً إنشاء السموات والأرض وذكر أن جميع ذلك وما فيهما ملكه ذكر تعالى صفة العلم وأن علمه لا يغيب عنه شيء والخطاب بقوله : { وَإِنْ تَجْهَرُوا بِالْقَوْلِ } للرسول طاهر أو المراد أمته ، ولما كان خطاب الناس لا يتأتى إلا بالجهر بالكلام جاء الشرط بالجهر وعلق على الجهر علمه بالسر لأن علمه بالسر يتضمن علمه بالجهر ، أي إذا كان يعلم السر فأحرى أن يعلم الجهر والسر مقابل للجهر كما قال { يَعْلَمُ سِرَّكُمْ } . . { وَجَهْرَكُمْ } والظاهر أن { أَخْفَى } أفعل تفضيل أي { وَأَخْفَى } من السر . . قال ابن عباس : { السِّرَّ } ما تسره إلى غيرك ، والأخفى ما تخفيه في نفسك وقاله الفراء . وعن ابن عباس أيضاً { السِّرَّ } ما أسره في نفسه ، والأخفى ما خفي عنه مما هو فاعله وهو لا يعلمه . وعن قتادة : قريب من هذا . وقال مجاهد : { السِّرَّ } ما تخفيه من الناس { وَأَخْفَى } منه الوسوسة . وقال ابن زيد { السِّرَّ } سر الخلائق { وَأَخْفَى } منه سره تعالى وأنكر ذلك الطبري . وقيل : { السِّرَّ } العزيمة { وَأَخْفَى } منه ما لم يخطر على